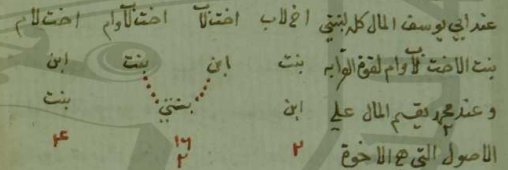


بمسألة الصورة المارة تحت الاصل لاب وام بالاتفق لانها ولد العصب الذي  
هو ابن الاب قبله مقدمه على بنت ابن الاب لام وانما ايضا فرع الاب  
جانبي الاب والام قبله مقدمه على بنت ابن الاب لاب وقد زاد بعضنا ان حين  
هنا مسألة لا اعتبار لغيرها وعدد الفروع فقال ولو ترك ابن بنت الاب  
وبنتي الاب اخت لاب وهما ايضا بنتا بنت اخته لاب وام وترك ايضا بنت بن  
اخته لام هذه الصورة



عند ابي يوسف المال كله لبنتي الاب لاب اخته لام  
بنت الاخت لا وام لفرقة الوالدين بنت  
وعند محمد بن يعقوب المال على  
الاصول التي هي الاخوة  
والاخوات ويعتبر فيهم بجها وعدد الفروع فما احتل فرقة منهم فمقتضى علم  
فروعهم فاصل المسئلة على من لا يوجد اوصاف فيها واحد منها وهو سدس  
الاخت لام واربعه وهي ثلثها للاخت لاب وام لانا يعتبر فيها عدد بنتي بنتها  
فيكون لاب لاب وام فلها الثلثان والباقي لهما واحد للاخت لاب والاصول  
حفظ الاثنين بطريق العصبية واذ اعتبرنا عدد بنتي الاخت لاب فيها كانت  
كاحنتين لاب فالواحد الباقي يكون بينهما وبين الاب لاب نصفين فاذا ضربنا  
مخرجي النصف وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو ستة صار حاصل النصف  
كانه للاخت لاب وام من اصل المسئلة اربعة وقد ضربنا صاغة المضروب على  
الاشين بلغ ثمانية اعطيناها لبنتي بنتها وكان للاخت لام من اصلها واحد

ذلك المضروب وكان اثنين فاعطيناها ستة اشين وهو اصلها واحد  
انها ففرضنا به ذلك المضروب فصار اثنين فقسناهما بين الاب والاخت لاب  
انصافا فاعرفنا لكل واحد منها واحد ففرضنا نصيب الاب لاب وهو واحد الي  
ابن بنته ودفعنا نصيب الاخت لاب وهو ايضا واحد الي بنتي ابنا فلا يستقيم  
عليها فاذا ضربنا عدددها في اصل المسئلة وهو ١٢ صار ١٢ ثم تقسم المسئلة  
اذ كان لبنتي بنت الاخت من الابوين ثمانية من ١٢ فرضنا بها في المضروب  
الذي هو اثنان فصار ستة عشر في لهما وكان لبنتي ابن الاخت لام ثمانية منها  
ضربناهما في ذلك المضروب صار اربعة ففرضناهما اليهما وكان لابن بنت الاخت لاب  
واحد منها فرضنا به ذلك المضروب فصار ١٢ ففرضنا بها في المضروب  
واحد منها فرضنا به في الاثنين فلم يتغير ففرضناهما اليهما فصار نصيب البنتين  
من لجهتين ١٨ فلكل واحدة منهما ٩

**فصل في النصف الرابع**  
الذي ينسب للمجدي الميت او جدتيه وهم الاعلى المطلق والاعمال لام والاصول  
ولها لام مطلقا الحكم فيهم انهم اذا انفردوا فرضناهم استحق المال كله لعدم المزام  
فاذا تركت واحدة او عملا واحدا او عملا واحدا او عملا واحدا او عملا واحدا كان المال  
لكل ذلك الواحد المنفرد عن غيره فان قيل هذا الحكم اعني استحقاق الواحد  
للملك عند الانفاد عن المزام مشترك بين الاصفاء للاربعه فما وجه تخصيص  
ذكره بهذا النصف قلنا اعلم انظر الى انما يترتب في احد الاصناف بعدد غيره  
في ما يترتب في النصف الاقتصار وانما لم يكثر لانه في هذا النصف  
لانهم كلهم في حصة واحدة فلا يتصور فيهم اقربيه بخلاف اولاده كما ينبغي

195